التحالف الوطني: العراقية تسعى إلى المجلس الاتحادي بتعديل الدستور

الكردستاني يرفض المساس بالـ ١٤٠ ويعاين نوايا ائتلاف علاوي

□ بغداد/ خاص المدى

اعتبر التحالف الوطني أن المطالب المتكررة لائتلاف العراقية بتعديل الدستور التي جاءت رداً على عدم تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا ورقة ضغط على الفرقاء السياسيين لأجل الحصول على مكاسب سياسية. وقال النائب عن التحالف علي شبر في تصريح خص به (المدى) امس "بالرغم من عدم اتفاق الكتل السياسية على تشكيل لجنة لتعديل الدستور لكن الحاجة إليها باتت ضرورة ملحة.

التحالف الوطني.. ارشيف

ونفى تحديد سقف زمني لتعديل الدستور وأشار إلى إن الموضوع يحتاج إلى التوافق على الكثير من القضايا، وطالب بإشراك أصحاب الاختصاص والرأي في هذا الأمر وان التعديل يحتاج إلى دراسة معمقة ودقيقة.

وكشف شبر عن أن التعديلات والإضافات التي طرأت على النص الأصلي للدستور حسب ما نشرها الموقع الرسمي لمجلس النواب هي النصوص التي تتطلب سن قانون ينظم عملها، ومثال على ذلك قانون (مجلس الاتحاد) الذي كان يحتاج إلى قانون، وان اللجنة السابقة عملت عليه وتمت قراءته وتعديل بعض نصوصه. وأضاف النائب أن رئاسة البرلمان لم توزع على الأعضاء آخر التعديلات لمسودة الدستور.

واعتبر عضو التحالف الوطني أن السبب الحقيقي الذي دفع الكتل السياسية في السابق إلى الاستعجال في كتابة الدستور "حتى لا يملى علينا من قبل البعض، وان بعض الدول قد حاولت التدخل في كتابته، وقد أصرت الحكومة والمرجعيات على كتابته بأيد عراقية وقد كتب فعلا"، ولكنه لم ينف وجود الكثير من الملاحظات عليه وأضاف "أن بعض المكونات تدفع لتعديل بعض فقراته ليتماشى مع طبيعة احتياجاتها". وأوضح أن ابرز النقاط الخلافية تدور حول التوجهات العلمانية والإسلامية، وكذلك موضوع الفيدرالية في بداية كتابته، واختلاف الرؤى بين الكتل المختلفة، لكنه ارجع البت فيها إلى اللجان المختصة من ذوي الخبرة والاختصاص.

وانتقد شبر توقيت ائتلاف العراقية في إثارة الموضوع في هذه المرحلة الحرجة إذ قال: "إنها ليست المرة الأولى التي تمارس فيها العراقية الضغط للحصول على مكاسب سياسية"، في إشارة لاتفاق أربيل، وأضاف "أن الدعوة للتعديل هو ردة فعل للعراقية لتمرير قانون مجلس الاتحاد كبديل عن مجلس السياسات العليا الذي فشلوا في الحصول عليه".

كما أبدا شبر تحفظه على إجراء استفتاء في وقت قريب على التعديلات الدستورية، إلا بعد أن يدرك المواطن على ماذا سيصوت وبعد امتلاك المفوضية المستقلة للانتخابات الإمكانات التي تؤهلها لإدارة التصويت على جميع فقرات الدستور، في إشارة منه إلى حدوث خروق كبيرة في عمليات فرز الأصوات في الانتخابات السابقة.

من جانبه قال المتحدث الرسمي باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب لـ"المدى": "إن تعديل الدستور إذا تمت وفق آلياته فهذا أمر طبيعي"، واصفا إياها بالآليات الصعبة، وهناك مواد تمس الحقوق الأساسية لا يجوز تعديلها لأنها منصوص عليها في الدستور لفترتين متتاليتين، وأضاف النائب "إذا كان الهدف من التعديل هو إلغاء المادة ١٤٠ أو المساس بصلاحيات الإقليم فلن نوافق عليه"، معللا ذلك بامتلاك الكرد النسبة التي تؤهلهم لرفضه، وهي ثلثا سكان ثلاث محافظات دهوك وأربيل والسليمانية.

وتمنى الطيب ألا تؤدي التعديلات المطلوبة من قبل البعض إلى خلق أزمة سياسية جديدة، في إشارة لتصريحات العراقية، ودعا إلى حل الأمور بالتوافق وبالإجماع الوطني، وأضاف "أن إثارة بعض المواضيع التي ستسبب الخلاف بين الكتل السياسية لن تكون في صالح العملية السياسية ولا العراق".ويذكر أن الموقع الرسمي لمجلس النواب كان قد نشر على موقعه آخر التعديلات التي طرأت على مسودة الدستور مؤشرا التعديلات باللون الأزرق والإضافات باللون الأحمر.

جاءت هذه التصريحات، بعد ساعات من تأكيد القائمة العراقية، أن الكتل السياسية أجمعت على ضرورة تعديل الدستور، مشيرة إلى أن مجلس النواب سيناقش تشكيل لجنة جديدة لإجراء التعديل وتحديد سقف زمني له، بعد عودة رئيسه أسامة النجيفي من جولته الأوربية.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان صدر أمس وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "الدعوة التي أطلقتها القائمة العراقية قبل أيام بشأن ضرورة وضع سقف زمني لتعديل الدستور لقيت استجابة كبيرة من قبل الكتل السياسية وأخذت حيزاً مهما من اهتمامها"، مضيفاً أن "هذا الأمر يعني أن التوافق الوطني على القضايا الكبرى أصبح اليوم المنقذ للعملية السياسية".

واستدرك عاشور بالقول "هناك اختلاف بين بعض الكتل حول تحديد السقف الزمني، خلال ثلاثة أشهر كما دعت العراقية أو أكثر أو أقل، في وقت استغرقت كتابة الدستور العراقي شهرين، مما أدى إلى الوقوع في إخفاقات كبيرة تحتاج إلى تعديل".

وأكد عاشور أن "الكتل السياسية أجمعت على ضرورة تعديل الدستور"، مبيناً أن "مهمة تحديد سقف زمني وتشكيل لجنة جديدة للتعديل أصبح الآن من مهمات مجلس النواب".

وأضاف عاشور أنه "ستتم مناقشة هاتين المسألتين عند عودة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من رحلته الأوربية"، معتبراً أن "تعديل الدستور سيكون معبراً مهماً للخروج من الكثير من المشاكل التي تعترض العملية السياسية، كما سيسهم في بناء دولة المؤسسات وإرساء الديمقراطية".

وكانت القائمة العراقية، قد دعت في (١٢ تشرين الأول ٢٠١١)، إلى تعديل الدستور خلال ثلاثة أشهر لمنع عودة الدكتاتورية وتكرار التجاوزات عليه، لافتة في الوقت نفسه إلى أن رئيس الوزراء وزعماء وأعضاء الكتل السياسية أجمعوا على ضرورة القيام بهذه الخطوة، فيما طالبت بفصل المحكمة الدستورية عن باقي السلطات القضائية.

وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٢٣ آب ٢٠١١، أن الحكومة العراقية الحالية والدستور العراقي بنيا على أساس قومي وطائفي، وفيما أشار إلى أن الدستور تضمن "ألغاماً بدأت تتفجر وليس حقوقاً"، دعا إلى تعديله بما يحقق دولة المواطنة واعتماد الأساس الوطني والانتماء للوطن بعيداً من بقية الانتماءات.

كتابة على الحيطان

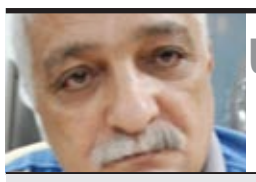

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

المجرمون بيننا !!

لو تسنى لأصحاب القرار السياسي في البلاد أن يجروا استطلاعا دقيقا للرأي العام عن اعتقاداتهم بشأن التفجيرات التي تجري في البلاد واغتيالات الكواتم، لما تردد معظمهم من القول بان ما يجري هو من داخل البيت الواحد، وهو اعتقاد ليس جديدا على الاستشعار الشعبي عن بُعد. ويوميا يتحفنا القادة بتصريحات تؤكد صحة استنتاجات الناس التي تؤكدها أيضا التقارير الخاصة والعامة.

هاهو السيد طارق الهاشمي وهو في موقع الهرم السياسي يقول في تصريح صحفي "أن من يقدم الملاذات الآمنة للمجرمين والقتلة ويوفر لهم المحاضن للتحرك، والمتفجرات موجود بين العراقيين" ولا اظن ان السيد الهاشمي، ان لم اكن في غير جادة الصواب، انه يقصدنا نحن المواطنين الذين نسعى صباح مساء من اجل لقمة عيشنا. فنحن لا نستطيع أن نقدم ملاذات للقتلة ولا نوفر لهم المحاضن للتحرك، فهذا العمل، ويشاطرني الرأي السيد الهاشمي، من اختصاص قوى وأحزاب وكيانات تستطيع بسبب نفوذها داخل السلطة قادرة على ان توفر ملاذات وتهرب أسلحة وترصد تحركات وتساعد في تنفيذ الجرائم، ثم تستنكر وتشجب وتذرف الدموع وربما تلطم الخدود على الضحايا. وبالأمس قال لنا السيد المالكي إن قواتنا الأمنية مخترقة، لكنه لم يقل لنا من هي القوى القادرة على اختراق قوات أمنية معظمها من الأحزاب المتنفذة في الحكومة والبرلمان! بل انه قال انه اكتشف ان بعض الضباط يهربون معلومات إلى بعض دول الجوار، ولم نعرف أية دولة هي ولماذا لم تتخذ الحكومة موقفا تجاه دولة تخرب حياتنا وأيامنا "السعيدة". وهذا الموضوع أكدته أكثر من مرّة القيادات الأمنية كافة وهم يحللون لنا واقعنا الأمني البائس. هذه نغمة ليست جديدة ومع ذلك يستمر قادتنا في تذكيرنا بها دون أن يقولوا ماذا فعلوا أو ماذا سيفعلون!

نشرت احدى الصحف المحلية أمس معلومات عن تقرير دولي يؤكد وجود بعض السياسيين العراقيين متورطين بقضايا إرهاب سيتم الكشف عنهم قريبا وحسب التقرير فان بعض هذه الممارسات تصل الى مستوى "الابادة الانسانية" بل إن التقرير يقول ان جهات سياسية معروفة تقف وراء تلك الجرائم!

ربما لا يكون التقرير دقيقا، لكن الذي نعرفه ان بعض المجرمين بيننا، وانهم يتمتعون بحماية سياسية ولا نقول رسمية، والاجرام غير مقتصر على التصفيات بالكواتم والتفجيرات السياسية، فنهب مال الشعب جريمة والرؤوس التي تمارسها محميّة بسور سليمان وبشعار "اليوصل حدنه نكص ايده"!

على قادتنا الكرام ان يكفوا عن تخويفنا يوميا وان يقدموا لنا، ان كانوا راغبين بذلك، كشفا لحساب الدماء التي اهدرت بسبب مصاصي الدماء من المتواجدين بيننا، والا يكون عملهم انتقائيا وتسقيطيا وأوراقا يستخدمونها في ألاعيبهم السياسية متى كلما دعت ضرورتهم ومصالحهم ذلك.

انني فقط اريد ان أسأل: اذا كانت الحكومة غير قادرة على مكافحة الفساد المالي وحل ازمات البطالة والكهرباء والبيئة والصحة والتعليم وحماية حدود الوطن والتخلص من المجرمين الجالسين بقربها.. فماذا تفعل هذه الحكومة يا ناس؟

الإعلام الغربي يُوصل رسائل مربكة عن الوضع في العراق

بغداد تسعى للاتفاق على منح الحصانة للأميركان وتعترف ببقاء ٢٠ قاعدة أميركية

عن : أفكار عن العراق

عندما يتعلق الأمر بسحب الولايات المتحدة قواتها من العراق فان وسائل الإعلام الغربية تمارس عادة سيئة وهي فهم القصة بشكل خاطئ. ففي بداية تشرين الأول نشرت عناوين الصحف قائلة إن الأحزاب السياسية العراقية قد اجتمعت ووافقت على بقاء المدربين الأميركان بعد موعد الانسحاب المقرر نهاية العام. هذا ينقلنا إلى حقيقة كون هذا القرار قد تم اتخاذه في آب، وان النقطة الفعلية للاجتماع كانت اكتشاف الاختلافات بين القوائم. نشرت الاسيوشيتد بريس تقريرا سيئا آخر عندما ادعت أن البيت الأبيض قد تخلى عن خطط إبقاء القوات في العراق. مرة أخرى يتجاهل التقرير المباحثات السابقة بين الطرفين اللذين اتفقا على إبقاء مدربين فقط في العراق. هذه التغطية غير المنسجمة مع الواقع تعطي للرأي العام الغربي صورة مغلوطة عما يجري داخل العراق.

في الخامس عشر من تشرين الأول قالت الاسيوشيتد بريس بان البيت الأبيض قد تخلى عن آماله في ترك القوات في العراق بعد عام ٢٠١١ وان الولايات المتحدة كانت تخطط لإبقاء آلاف الجنود هناك إلا أن رفض بغداد منح الحصانة القانونية لهؤلاء الجنود قد أفسد تلك الخطط. ثم تستمر المقالة بالقول إن المباحثات لا تزال متواصلة بين الطرفين بشأن السماح ببقاء المدربين.

القصة القائلة بان الإدارة الأميركية قد تخلت عن فكرة إبقاء الآلاف من جنودها في العراق، هي قصة مغلوطة. سبق لفوكس نيوز ان ذكرت ذلك في أيلول ردا على العراقيين الذين وافقوا فقط على بقاء قوة تدريبية بسيطة، ما حدا بالمسؤولين الأميركان إلى أن يفندوا ما ذكرته الاسيوشيتد بريس في اليوم التالي.

إن المباحثات كافة بين واشنطن وبغداد تدور حاليا حول مسألة الحصانة، حيث تعرض حكومة العراق بعض المقترحات للالتفاف على هذه القضية من بينها إبقاء المدربين تحت إشراف الناتو الذي يمتلك قوة صغيرة في البلاد، أو وضعهم تحت إشراف مكتب التعاون الأمني الذي يعمل تحت إشراف وزارة الخارجية. العراقيون لا يرغبون بتوفير الحماية القانونية للقوات الأميركية بسبب الإساءات السابقة التي ارتكبوها مثل فضيحة أبو غريب و حادثة بلاكووتر عندما قتلت قوة أمنية خاصة عددا من المدنيين، لكن يبدو أنهم يبحثون عن حلول وسط. الأحزاب السياسية كافة، باستثناء الصدريين، قالت بان القوات الأمنية العراقية تحتاج إلى المساعدة في عملها الاستخباراتي وقوتها الجوية والسيطرة على الحدود والدبابات والأمور اللوجستية والمدفعية. في الوقت نفسه يريدون ان تبقى القوات، أيا كانت، وفق شروطهم و ليس وفق شروط يمليها عليهم الأميركان. إن مشكلة كل هذه التقارير هي أنها تقدم رسائل مربكة عما يحدث في العراق. فقصة الاسيوشيتد بريس قد نشرت في الكثير من المصادر الإعلامية، وأعطت انطباعا بان جميع القطعات الأميركية ستخرج من العراق في نهاية العام، وهذا شيء غير محتمل إذ أن واشنطن وبغداد تريدان بقاء المدربين. عندما سيبدأ العام الجديد ومازال الجنود في العراق، فان البعض في الولايات الأميركية سيتساءلون ما الذي جرى. وليس هذا فقط، بل إن منظور العراقيين للمسألة لم يذكر عنه الكثير. بالإضافة إلى إصرار العراقيين على عدم منح الحصانة للأميركان، لم يتم التطرق إلى مطالبهم. إن حقيقة كون الجيش العراقي غير قادر تماما على الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية هي وراء رغبة العراقيين في إبقاء بعض المدربين بعد ٢٠١١.

القوات الامريكية ... ارشيف

الخطط العراقية الحالية توحي بأن القوات الأمنية لن تكون مستعدة لتلك المهمة حتى عام ٢٠٢٠، لكن حتى هذا لا يبعث على التفاؤل. ففي بلد يتشظى ويتعرض لضربات جوية من تركيا وإيران ويعاني من المسلحين المتسللين من سوريا والمجاميع الخاصة المدعومة من إيران، فان الجيش القوي والكفء يعتبر ضرورة ملحة من اجل ردع هذه البلدان و منعها من الاستمرار في تدخلها في شؤون هذا البلد الضعيف.

المطلوب من المراسلين أن يؤدوا عملهم بشكل أفضل من اجل استكشاف رأي بغداد والكتابة عن العراق بشكل عام.

وأعلنت الحكومة العراقية عن إخلاء الجيش الأميركي ٤٨٥ موقعاً عسكرياً، بموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٠٨، مشيرة إلى أن عدد القواعد المتبقي يبلغ عشرين قاعدة.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح صحافي في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول، إن "القوات الأميركية تواصل إخلاء القواعد العسكرية وسحب جميع عديدها وعتادها تمهيداً لتسليمها إلى الحكومة العراقية"، مبيناً أنه "تم إخلاء ٤٨٥ قاعدة وموقعاً عسكرياً".

وأكد الدباغ أن "عدد القواعد الأميركية المتبقية يبلغ ٢٠ قاعدة عسكرية"، معتبراً أن "هذه الخطوة تؤكد نجاح تنفيذ الاتفاقية الأمنية".

ترجمة: المدى

اعلام

◆السعد: يجب أن يكون لنا دور اكبر في أوبك

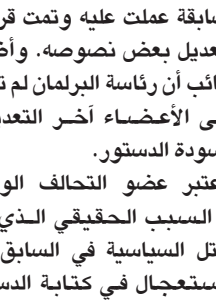

شددت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد على ضرورة أن يكون للعراق دور اكبر في منظمة أوبك.

وقالت السعد إن "أعضاء لجنة النفط والطاقة فوجئوا لدى زيارتهم مقر منظمة أوبك في فيينا بعدم وجود من يمثل العراق في هذه المنظمة سواء على مستوى الخبراء او الموظفين على الرغم من كون العراق من ضمن الدول الخمس المؤسسة لمنظمة أوبك في عام ١٩٦٠".

◆ كتاب: نحتاج إلى قانون مكافحة الطائفي

أكد عضو في كتلة العراقية البيضاء أن العراق بحاجة إلى قانون مكافحة الطائفية.

وقال عضو الكتلة شاكر كتاب "العراق بحاجة ماسة إلى قانون مكافحة الطائفية على غرار قانون مكافحة الإرهاب بغية القضاء على الطائفية وإثارة الفتن بين أبناء البلد الواحد".

وأضاف إن "هذا القانون سيمنع الذين تسوّل لهم أنفسهم تقسيم الشعب العراقي على أساس اثني أو طائفي".

◆الزيدي: لا ضرورة لوزارة الكهرباء

طالب النائب عن كتلة الأحرار النيابية رياض الزيدي، بتشكيل هيئة وطنية للكهرباء وحل وزارة الكهرباء.

وعزا الزيدي سبب فشل العراق بحل أزمة الكهرباء إلى استيزار شخصيات غير كفوءة، متابعا أن الحكومات العراقية فشلت وعلى مدة ثمانية أعوام بحل أزمة الكهرباء، نتيجة تعاقب وزراء غير متخصصين بمجال الطاقة الكهربائية، فضلاً عن عمليات الفساد الإداري والمالي التي عصفت بوزارة الكهرباء.